

# حق الحرية للجميع.. ولكن



بقلم :

د. محمود جمال أبو الغزائم  
رئيس التحرير

الأمم المتحدة المتكررة لتوجيه المجتمعات الإسلامية لتبني القيم الغربية، من إطلاق للحريات الجنسية، وإباحة الشذوذ الجنسي، والاستهانة بالقيم والمقدسات، وهو الهدف الذي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقه من خلال عقد المؤتمرات الدولية والإزام الدول بالتوقيع على اتفاقيات يتم ربطها بعقوبات اقتصادية في حالة عدم الالتزام ببندوها.

وكان التقرير الذي أصدره عدد من خبراء الأمم المتحدة - قبل انعقاد المؤتمر - قد احتوى على توصيات وبرامج لتطبيق التوصيات، التي تعد قبلة أخلاقية واجتماعية حد ذاتها، فهي تعمل على هدم الكيان الأسرى والأخلاقي والاجتماعي في شكل توصيات ذات طابع حقوقي،

فقد أطلق القرآن الحرية الجنسية في العلاقات الزوجية بين الذكر والأنثى، قال تعالى «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» أى بالطريقة والوقت الذي ترغبون فيه بشرط أن تكون هذه العلاقة شرعية بين الرجل وزوجته.

وأن تراعى الثقافة ومتطلبات الحياة كي تكون مقبولة.

● أن تكون المرافق الصحية والسلع والخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة ملائمة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة. وهذا يقتضى، من بين أمور أخرى، توفر موظفين طبيين مهرة وأدوية موافق عليها علمياً ومدة صلاحيتها سارية ومعدات للمستشفيات ومياه آمنة وصالحة للشرب.

ووفقاً للتقرير السنوي الأخير لمنظمة الصحة العالمية، فإن نحو ٤٥٠ ما من شخص يعانون من شكل ما من أشكال الاضطراب العقلي، وإن ما يزيد على ٩٠٪ من البلدان يفتقر إلى سياسة بشأن الصحة العقلية للأطفال. ويفتقر أكثر من ٤٠٪ من البلدان إلى أى سياسة تتعلق بالصحة العقلية على الإطلاق، ويفحص التقرير كيف يحرم الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الصحية العقلية في الأغلب من المساواة في العديد من الحقوق الإنسانية، ومنها الحق في التعليم والعمل والخصوصية والمأوى والحرية ولذلك كان من الواجب الإسراع بسن القانون الجديد للصحة النفسية والذي ينظم أمور العلاج النفسي في مصر.

ولكن الحرية ليست مطلقة، وقد وضع الإسلام الضوابط لتنظيم حريات البشر تلخصها في الآتي:

أ - ألا تؤدي حرية الفرد أو الجماعة الى تهديد سلامة النظام العام وتقويض أركانه.

ب - ألا تفوت حقوقاً أعظم منها وذلك بالنظر إلى نتائجها.

ج - ألا تؤدي حريرته إلى الإضرار بحرية الآخرين.

وبهذه القيود والضوابط ندرك أن الإسلام لم يقر الحرية لفرد على حساب الجماعة، كما لم يثبتها للجماعة على حساب الفرد، ولكنه وازن بينهما، فأعطى كلاً منهما حقه.

وقد حذرت منظمات إسلامية على مستوى العالم تشكل ائتلاف المنظمات الإسلامية من خطط

المجتمع من عدم المبالاة والتكاسل في العمل إلى انتشار الرشوة والمحسوبية وهبوط الذوق الفني وشيوع الإدمان. كل هذه المظاهر انتشرت وأصبحت من عرف المجتمع بسبب البعد عن الدين الذي وضعه الله سبحانه وتعالى كقانون ينظم حقوق البشر في الكون من أول حق الحرية إلى باقي الحقوق ولكنه وضع نظاماً دقيقة تنظم هذه الحريات حتى لا تصبح الأمور فوضى.

لقد جعل الإسلام «الحرية» حقا من الحقوق الطبيعية للإنسان، فلا قيمة لحياة الإنسان بدون الحرية، وحين يفقد المرء حريته يموت داخلها، وإن كان في الظاهر يعيش ويأكل ويشرب، ويعمل ويسعى في الأرض. ولقد بلغ من تعظيم الإسلام لشأن «الحرية» أن جعل السبيل إلى إدراك وجود الله تعالى هو العقل الحر، قال تعالى: «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي»، فنفي الإكراه في الدين، الذي هو أعز شيء يملكه الإنسان، للدلالة على نفيه فيما سواه وأن الإنسان مستقل فيما يملكه ويقدر عليه لا يفرض عليه أحد سيطرته، بل يأتي هذه الأمور، راضياً غير مجبر، مختاراً غير مكره.

وحيث ناقش أهمية منظومة التأمين الصحي بصورتها الجديدة المقترحة في مصر وعلاقتها بحرية الإنسان وما ورد في تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالحقوق الصحية فإن الحق الطبيعي للإنسان الحر يشمل حقه في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية، وللحصول على هذا الحق للجميع يجب توفير الآتي:

● أن تكون مرافق الرعاية الصحية الكافية والمهنيون المدربون والأدوية الأساسية متوفرة.

● أن تكون المرافق الصحية والسلع والخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة يسيرة المثال اقتصادياً لكل شخص بلا تمييز.

● أن تحترم المرافق الصحية والسلع والخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الآداب الطبية،

حضرت واستمعت وناقشت خلال الفترة السابقة عدة جلسات تناولت موضوعات عن أهمية الحرية الشخصية للفرد حتى يستطيع أن ينال الراحة النفسية وكانت تلك المناقشات تدور عن موضوعات شتى أخص بالذكر منها ٣ مواضع وهى كالاتى:

- منظومة التأمين الصحي الجديد التي تنظم علاج المواطنين داخل جمهورية مصر العربية وحق الإنسان في الحصول على العلاج المناسب له بطريقة كريمة تتيح له الحق في اختيار الطبيب المعالج والمكان المناسب للعلاج (اختيار المستشفى واختيار الطبيب).

- قانون مجلس مراقبة الأمراض العقلية الجديد والذي سوف يناقشه مجلس الشعب في الدورة الجديدة والذي طال انتظار الجميع له حيث إن القانون الحالي والذي ينظم أمور علاج المريض النفسى والمؤسسات التي تعمل في مجال الطب النفسى.. هذا القانون صدر سنة ١٩٤١. والقانون الجديد يعطى درجات أوسع وحرية أكبر للمريض النفسى وحقه في الحصول على العلاج المناسب وحقه كذلك في تحديد طريقة علاجه ومكان علاجه وحتى حقه في اختيار وسائل العلاج وحقه في الحصول على إذن منه قبل استخدام جلسات الكهرباء (جلسات تنظيم إيقاع المخ).

- وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تنادى بحق الإنسان في ممارسة كافة حقوقه بما فيها حقه بالاستمتاع بجسده حتى في النواحي الجنسية وعدم تدخل أى فرد فى هذا الحق بمن فيهم الآباء.

قارنت كل هذه المؤتمرات التي تنادى بحق الإنسان الطبيعى فى أن يكون حراً يفعل ما يريد وبين واقعا الحال الذى قيده فيه أغلب الحقوق عن المواطنين.

وتعالوا معا نرصد لما الواقع الحال للإنسان المصرى ونرصد لما ارتفعت الشكوى من الجميع، ولما صار الكل متوتراً وناقماً، ولما انتشرت المظاهر السلبية في